مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 05/ العدد: 02 (2021)، ص: 420-439
DOI: 10.37644/1939-005-002-022

تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010 – 2019)

Evaluation of Algeria's foreign trade policy and its impact on the national economy during the period (2010 - 2019)

تومي ابراهيم[1] *، طيبي حمزة[2]، ربيع المسعود[3]

[1] جامعة بسكرة (الجزائر)، brahim.toumi@univ-biskra.dz

[2] جامعة المسيلة (الجزائر)، hamza.taibi@univ-msila.dz

[3] جامعة بسكرة (الجزائر)، rebie.messaoud@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/22 **تاريخ القبول:** 2021/12/17 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010–2019)، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وإتباع سياسة احلال الواردات، إلّا أن النتائج المحققة لم تكن في المستوى المأمول، وهذا بسبب وجود عراقيل ومعوقات متعددة.

الكلمات المفتاحية: إحلال الواردات؛ تجارة خارجية؛ سياسة حمائية.

تصنيفات JEL: F13؛ L78.

Abstract:

This study aims to assess the foreign trade policy in Algeria and its impact on the national economy during the period (2010-2019), The study concluded that, despite the efforts made by successive governments to upgrade exports outside the hydrocarbon sector and to follow the import substitution policy, the results achieved were not at the expected level, due to the presence of multiple obstacles and difficulties.

Keywords: Import substitution; foreign trade; protectionist policy.

Jel Classification: L78; F13.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع والخدمات المختلفة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق قيمة مضافة والتي عادة ما نعبّر عنها بالصادرات من السلع والخدمات المختلفة، كما تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية وعوامل الانتاج المختلفة، خاصة الشركات الاجنبية التي تملك التكنولوجيات الحديثة والتي غالبا ما تكون ملك لدول، وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، ورغم ان التجارة معروفة بنقلها للأموال من منطقة الى منطقة أخرى، إلّا أن التجارة الخارجية تساهم في زيادة دخل الحكومات و الافراد على حد سواء وخلق فرص عمل جديدة اي التقليل من نسب البطالة وتحسين مستويات المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع، إلّا أنّ الدول النامية قد تكون التجارة الخارجية في غير صالحها، وهذا حال الجزائر خاصة في فترات الأزمات، فعندما انخفض سعر النفط منتصف عام 2014، عملت الحكومة الجزائرية على سن قوانين ومراسيم لتنظيم عملية التجارة الخارجية خصوصا فيما يتعلق بتخفيض فاتورة الاستيراد والتقليل من عجز الميزان التجاري، وهذا للتقليل من آثار هذه الأزمة على الميزان التجاري.

اشكالية الدراسة: بناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

ما هي سياسة التجارة الخارجية المتبّعة من طرف الدولة الجزائرية منذ أزمة انخفاض أسعار النفط منتصف عام 2014؟ وكيف انعكست على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى الميزان التجاري بصفة خاصة؟

المنهج المتبع

من أجل الإجابة عن اشكالية الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي لدراسة موضوع تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2010 – 2019).

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- تناول أهم السياسات المتبعة من طرف الجزائر في قطاع التجارة الخارجية؛
- دراسة تطور حجم التجارة الخارجية في الجزائر؛
- التطرّق إلى الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتشجيع المنتوج الوطني.

1- مدخل إلى سياسة التجارة الخارجية

1-1- تعريف سياسة التجارة الخارجية

يمكن تعريف السياسة التجارة الخارجية بأنّها: " تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته " (يوسف مسعداوي، 2010، صفحة 70). كما تعرف أيضا بأنّها: " برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات او الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول غليها طبقا لآلية السوق الحرة " (عبد الباسط وفا، 2000، صفحة 12).

ويقصد أيضا بسياسة التجارة الخارجية على أنّها: "مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة كهدف التشغيل التام استقرار الصرف " (عبد المطلب عبد الحميد، 2003، صفحة 124).

1-2- أنواع سياسة التجارة الخارجية

1-2-1- تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية

يقصد بالسياسة التجارية الحرة: " السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون تدخل أو قيد، من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القيود أمام التدخل الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخولا أو خروجا لرؤوس الأموال " (رضا عبد السلام، 2007، صفحة 73).

1-2-2- تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية

تقوم الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الاخرى باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات او وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الاجنبية . وتعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها: " تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات و اتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعتها او سوقها المحلية ضد المنافسة الاجنبية (عبد القادر السيد متولي ، 2011، صفحة 72)، و يقصد بالحماية هنا حماية الانتاج الوطني من منافسة السلع

الاجنبية للسلع المماثلة لها في السوق المحلي، كما انها تعني حماية المنافع و المصلحة العامة " (مروة علاوي و ناجي خرص الجبوري، 2016، صفحة 84). من خلال التعريفين السابقين، يمكن القول أن السياسة الحمائية هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستند إلى مجموعة من الأدوات التي تحد من الاستيراد وتعيق ولوج السلع الأجنبية إلى الأسواق الداخلية.

من أهمها: الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، مكافحة الإغراق، المعايير التقنية والصحية، المساعدات، تخفيض قيمة العملة:

1-3- أدوات السياسة التجارية

حتى تستطيع الدولة التحكم في قطاعها الخارجي باتخاذ العديد من إجراءات تؤثر في علاقاتها التجارية مع الشركاء الإقتصاديين، لذا فهي تختار مجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية وفي مختلف القطاعات الإقتصادية الوطنية والتي تتمثل في الوسائل السعرية، الكمية والوسائل والأساليب التنظيمية وهي كما يلي:

1-3-1- الأدوات السعرية

1-3-1-1- الرسوم الجمركية

ويطلق مصطلح "الرسوم الجمركية " عادة اليوم على الرسوم المفروضة على الواردات، وهي الوسيلة التقليدية لتطبيق سياسة الحماية التجارية. ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية، إما على أساس كيفية تقدير الرسم، أو على أساس الغرض المنشود من فرضه. فمن حيث كيفية تقدير الرسم يمكن التفريق بين الرسوم القيمية و الرسوم النوعية، و الرسم المركبة، اما من حيث الغرض المنشود من فرض الرسم ، فيمكن التمييز بين الرسوم المالية و الرسوم الحمائية (محمد دياب، 2010، الصفحات 318-319).

1-3-1-2- الاعانات

ويقصد بها كافة الأساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيه على المستوى الدولي، وقد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية، وقد نجد مثل هذه الأنواع من الدعم خاصة بالنسبة للدول النامية، أو تلك السائرة في طريق النمو، والتي تسعى إلى دعم منتجاتها رغم ما يمكن أن تجلبه من أضرار لباقي الدول (مديحة بن زكري بن علو، 2019، صفحة 387).

1-3-1-3- الاغراق

وهو احد الوسائل التي تتبعها الدولة او المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الاخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا اليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية الى الاسواق الاجنبية .ويمكن التمييز من حيث مدى استمراره بين انواع ثلاثة من الاغراق : الاغراق العارض و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، والاغراق قصير الاجل او المؤقت و الذي ينتهي بتحقق الغرض المنشأ من أجله والاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة يستند الى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية. ويشترط لنجاح سياسة الاغراق انفصال الاسواق عن بعضها وهو ما يجعل من السهل على المحتكر ان يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الاسواق كل بحسب ظروفه، وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به، فحيث المرونة القليلة يبيع بثمن مرتفع وحيث المرونة الاعلى يبيع بثمن منخفض (زينب حسين عوض الله ، 2005، الصفحات 291-292).

1-3-1-4- تخفيض سعر الصرف

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا او فعليا في نسبة الوحدة الى الذهب او لم يتخذ. وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الاثمان المحلية مقومة بالعملات الاجنبية ورفع الاثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية (زينب حسين عوض الله ، 2005، صفحة 293)

1-3-2- الوسائل الكمية

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا المجال نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد.

1-3-2-1- نظام الحصص

ظهر هذا النظام أول مرة في الحرب العالمية الأولى، وتلجأ إليه الدول في فترات معينة مثل ما فعلت فرنسا لحماية منتجاتها الزراعية عندما تدهورت أسعار الواردات وأصبحت تهدد المنتجات المحلية، وهناك طرق عديدة لتطبيق نظام الحصص يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. نظام الحصة الإجمالية: ويتم بمقتضاها تحديد الكمية الواجب إستيرادها من طرف الدولة خلال فترة زمنية محددة، دون أن توزعها ما بين الدول المصدرة والمستوردين الوطنيين.

ب. نظام الحصة الموزعة: في هذا النظام توزع الدولة الكمية الواجب استيرادها بين مختلف الدول المصدرة للسلعة من خلال نسب مئوية من الكمية المسموح استيرادها خلال مدة معينة.

ج. **نظام الحصة الضريبية:** تفرض الدولة رسوم جمركية منخفضة على الكميات الواجب استيرادها خلال تلك الفترة، أما من يستورد فوق هذه الكمية خلال نفس الفترة فإنه تطبق عليه رسوم جمركية أكثر ارتفاع.

1-3-2-2- تراخيص الاستيراد

غالبا ما يصطحب نظام حصص الاستيراد بنظام الرخص او التراخيص ومعناه انه لا يجوز الاستيراد الا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة اذن او ترخيص بالاستيراد. فحامل الاذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له ان يستورد السلعة . وعند اذن تحدد لكل تاجر حصة معينة يقوم باستيرادها ويتحدد استيراده بمقدارها، اي ان نظام رخص الاستيراد يحدد حصة كل مستورد من الكمية المستوردة وانما تقوم الصعاب عند تحديد هذه الحصة وغالبا ما يتم تحديدها على اساس نصيب التاجر من واردات نفس السلعة في فترة سابقة .والفكرة في نظام رخص الاستيراد هي منع الاندفاع على الواردات (عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب، 2003، الصفحات 262-263).

1-3-3- الوسائل التنظيمية

1-3-3-1- المعاهدات التجارية

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية امور ذات طابع سياسي او اداري وعادة ما تتضمن احكام المعاهدات التجارية النص على مبدأ المساواة في المعاملة واحيانا تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل على ان اهم ما تتضمنه من مبادئ واكثرها شهرة هو " مبدأ الدولة الأولى بالرعاية "، وبمقتضاه تتعهد الدولة بان تمنح الاخرى المزايا الممنوحة منها لمنتجات أو لمواطني اي دولة ثالثة وعلى ذلك تكون معاملة الدولة المتمتعة بهذا النص معادلة لأفضل معاملة قائمة تتمتع بها أي دولة أخرى.

1-3-3-2- الاتفاقات التجارية

وهو تعاقد يتناول امور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين بلدين، عن المعاهدات التجارية بقصر مدته حيث يغطي عادة سنة واحدة. وقد تعقد الاتفاقات التجارية عن طريق وزارة الاقتصاد أو التجارة الخارجية، وتتضمن عناصر تتفاوت بحسب الاحوال كالإشارة الى الاجراءات التي تتبع في التبادل التجاري او تحديد الكميات او القيم او بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.

1-3-3-3- اتفاقات الدفع

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والاحكام التي يوافق عليها الطرفان وجوهر هذا الاتفاق هو ان تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيد في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى.

1-3-3-4- الإتحاد الجمركي

ويتفق هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة من حيث إلغائه الرسوم الجمركية و القيود الكمية والادارية على الواردات فيما بين الدول الاعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج (زينب حسين عوض الله ، 2005، الصفحات 297-299).

1-4- أهداف سياسة التجارة الخارجية

1-4-1- تحقيق الموارد للخزينة العمومية: عادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزينة العمومية عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الهدف الذي يلزم تحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب وعرض هذا النوع من سلع ضعيفة.

1-4-2- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من أجل قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

1-4-3- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية: كالتضخم والانكماش وغير ذلك، كما تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، و بالإضافة الى ذلك هناك أهداف اخرى من بينها (يوسف مسعداوي، 2010، صفحة 72) :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات و ترشيد الواردات؛
- حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق؛
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدير بإقامة المناطق الحرة؛
- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛

- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل؛
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة؛
- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

2- تطور سياسات التجارة الخارجية الجزائرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية

2-1- المراسيم والقوانين التشريعية المنظمة لعملية التجار الخارجية

عرفت الجزائر بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط منتصف عام 2014 إصدار عدة مراسيم وقوانين لتنظيم عملية التجارة الخارجية بهدف تخفيض فاتورة الاستيراد والتقليل من عجز الميزان التجاري، وهذا من خلال تبني سياسات تجارية حمائية وتوطين المنتوجات الأجنبية وكذا تشجيع المنتوج الوطني.

2-1-2- مرسوم تنفيذي رقم 15- 306 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع

بسبب انهيار أسعار برميل النفط منذ منتصف عام 2014، اضطرت الجزائر لإعادة جدولة ميزانياتها لكيلا يتضرر اقتصادها كثيرا، من خلال أخذ الاحتياطات اللازمة لترشيد ميزانيتها ونفقاتها فكان لزاما إعادة النظر في عدة قطاعات ومنها التجارة الخارجية وهذا عن طريق تقليص فاتورة الواردات وفق ما يتلاءم ومداخيل الخزينة العمومية. ولوضع حد للنزيف الحاد الذي أصاب الخزينة العمومية لسنوات طويلة بسبب الاستيراد المكثف لكل أنواع السلع الاستهلاكية رغم أن الكثير منها يصنع مثله بالجزائر، حيث نصت المادة 02 على ما يلي : " تخضع المنتوجات والبضائع المستوردة أو المصدرة في إطار أنظمة الرخص المذكورة في المادة الأولى أعلاه، إلى ترخيص مسبق يسمى حسب الحالة " رخصة الاستيراد " أو " رخصة التصدير " " (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 15-306؛، 2015، صفحة 08). وقد تم تكليف المديرية العامة للجمارك بموجب مشروع المرسوم التنفيذي، بإعلام المصالح المعنية لوزارة التجارة وبنك الجزائر بمستوى استهلاك حصص الاستيراد والتصدير الخاضعة لأنظمة الرخص والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتاريخ عمليات الاستيراد والتصدير، وهذا بصفة منتظمة، وكلما اقتضت الضرورة لذلك. هذا، ويمكن أن تكون الكميات غير الموزعة أو غير الممنوحة محل إعادة توزيع بنفس الشروط السابقة.

2-1-3- مرسوم تنفيذي رقم 17- 202 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15- 306 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع

لم يأت المرسوم التنفيذي رقم 17- 202 بأي جديد، إلّا أنّه عدّل في المادتين 05 و06 (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 17-202، 2017، صفحة 13)، وهي تعديلات في تركيبة وتمثيل اللجنة فقط.

2-1-4- مرسوم تنفيذي رقم 17- 245 يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17- 202 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15- 306 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع

ألغى المرسوم التنفيذي رقم 17- 245 أحكام المرسوم التنفيذي رقم 17- 202 الذي يحدد كيفيات وشروط تطبيق أنظمة رخص الاستيراد. ولم ترد في الجريدة الرسمية في عددها 50 أية تفاصيل سوى إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17- 202 (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 17-245، 2017، صفحة 11)، الذي ينص على إحداث رخص غير تلقائية التي يشرف عليها الوزير المكلف التجارة بناء على اقتراح اللجنة الوزارية المشتركة، وبعد موافقة الوزير الأول. ويعكس اصدار مرسوم تنفيذي رقم 17- 245 عددا من الأهداف من بينها:

- اعطاء اشارات للداخل و الخارج بأن تغيرا يطرأ بشان السياسة الاقتصادية وأن الحكومة عازمة على احترام تعهدات و التزامات الجزائر، بعد أن أبدى المتعاملون قلقا من سياسات الضبط و تقييد التجارة الخارجية عبر رخص الاستيراد و غيرها؛
- اعادة تفعيل التجارة الخارجية و تفادي احداث أية اختلالات في السوق مع تعدد فرض رخص الاستيراد الذي يتسبب في حدوث نقص في تمويل السوق بالمواد و المنتجات؛
- تطمين المتعاملين في الداخل و الخارج على وجود مساحات و هوامش حركة لدى الحكومة في المجال الاقتصادي رغم تراجع الموارد و القدرة على تسيير الأزمة دون التوجه الى "تقشف صارم."

2-1-5- مرسوم تنفيذي رقم رقم 18-02 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد

أعلنت الحكومة إلغاء نظام رخص الاستيراد المطبق منذ 2016، وذلك اعتبارا من العام 2018، لكونه أثبت محدوديته وأنه نظام بيروقراطي يفتقد للشفافية فضلا عن تسببه في تذبذب السوق من حيث التموين بالسلع. حيث تم تعليق استيراد قرابة 900 منتج ابتداء من يناير 2018 في سياق التأطير الجديد للتجارة الخارجية. ويتعلق الامر على الأخص بالفواكه

الجافة والأجبان (منتجات كاملة) والفواكه الطازجة (باستثناء الموز) والخضر الطازجة (باستثناء الثوم) واللحوم باستثناء بعض الاصناف مثل لحوم البقر والتونة...إلخ. ويأتي هذا القرار في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات. كما يهدف هذا الاجراء حسب الحكومة إلى تحسين تنافسية المنتجات المحلية مقارنة بنظيرتها المستوردة وأيضا بتعزيز الإيرادات المالية المحصلة من عمليات استيراد بعض المنتجات الكمالية." (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 18 - 02، 2018، صفحة 03).

2-1-6- مرسوم تنفيذي رقم 18-139 مؤرخ في 21 مايو سنة 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 يناير سنة 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد

أكدت الحكومة من خلال اصدار المرسوم التنفيذي رقم 18- 139 أن السلع الخاضعة لنظام تقييد الاستيراد لا تمثل قائمة جديدة وإنما تحيينا للقائمة الأولية الملحقة في المرسوم التنفيذي رقم 18- 02. حيث أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على قائمة السلع المعلقة مؤقتا لدى الاستيراد بهدف حذف بعض المنتجات التي تشكل مدخلات للأداة الإنتاجية من القائمة وإضافة بعض السلع كاملة الصنع، والتي يغطي فيها الإنتاج المحلي حاجيات السوق بشكل واسع. وعليه، فإن قائمة السلع المعلقة مؤقتا لدى الاستيراد كانت محل تحيين (الجردية الرسمية، مرسوم تنفيذي 18-139، 2018، صفحة 03).

2-1-7- مرسوم تنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 يناير 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد

أصدرت الحكومة بتاريخ 27 يناير 2019 قرارا آخرا يحدد قائمة البضائع (1095 منتج) والتي يمكن أن يتم استيرادها لكنها خاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي بنسب تتراوح بين 30 في المائة و200 في المائة. حيث تم تعديل المرسوم التنفيذي لـ 7 يناير 2018 المتضمن البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد بمرسوم تنفيذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 6 بتاريخ 27 يناير 2019. (الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 19-12، 2019، صفحة 06).

كما تم تأسيس رسم وقائي إضافي مؤقت، يطبق على البضائع المستوردة، بنسبة تتراوح بين 30% و200.% وسيتم تطبيق هذه النسبة على المنتجات الفاخرة المستوردة، التي ستكون خاضعة للرسم بدلا من منعها، الأمر الذي ستترتب عنه إيرادات بالنسبة للخزينة. ولجأت الحكومة إلى الرسم الوقائي الإضافي المؤقت بهدف ترشيد الإيرادات التي تبقى تشكل فاتورة جد ثقيلة بالنسبة لاحتياطات البلاد من الصرف، حسبها.

2-2- أثر سياسات التجارة الخارجية المنتهجة في الجزائر على الميزان التجاري بعد الأزمة الاقتصادية 2014

يؤكد العديد من الاقتصاديين أن البلدان التي حققت مستويات متقدمة من التنمية في العقود الأخيرة (مثل كوريا الجنوبية والصين والهند والبرازيل) لم تنفتح على التجارة الحرة إلا بعد أن بنت نسيجا في مجال المقاولات وآلة إنتاجية وطنية قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية والتصدير في اتجاه الأسواق الدولية. وكذلك كان الأمر بالنسبة للقوى الاقتصادية الأخرى (مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان) التي طورت صناعاتها في مراحل سابقة تحت سقف الحمائية. ولكن في المقابل أخفقت كثير من البلدان النامية ومن بينها الجزائر في بناء صناعات متطورة وقادرة على المنافسة الدولية. ولم تنعكس سياسات الحمائية التجارية التي انتهجتها الجزائر إيجابا على النمو والتنمية الاقتصادية.

كما سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا خلال سنوات التي أعقبت أزمة انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، والجدول التالي يمثل تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010 – 2019):

الجدول رقم (01): تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010 – 2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
الصادرات	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191	41783	13332.16
الواردات	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46059	46197	15174,60
رصيد الميزان التجاري	15580	26242	21490	9946	4306	-17034	-17063	-10868	-4414	-1842.43

Source : Direction Générale des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieurs De L'Algérie. * (احصائيات لفترة أربعة أشهر الأولى لعام 2019)

من خلال الجدول السابق، يمكن أن نلاحظ أن الميزان التجاري عرف مرحلتين:

- المرحلة الأولى (2010 – 2014): وهي المرحلة التي حققت التجارة الخارجية في الجزائر فائضا في الميزان التجاري، حيث عرفت المبادلات التجارية ارتفاعا في حجم الصادرات لمستويات قياسية (بلغت قيمة الصادرات في سنتي 2011 و2012 ما يقدر بـ 73489، 71866 مليون دولار على التوالي) بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا رغم ارتفاع فاتورة الواردات

(بلغت الواردات القيمة الأكبر خلال سنتي 2013 و2014 ما يقدر بـ 55028 و58580 مليون دولار على التوالي) بسبب سياسة الانفتاح التجاري التي انتهجتها الجزائر على العالم الخارجي، وبسبب ضخامة الانفاق العام على المشاريع الاستثمارية.

- المرحلة الثانية (2015-2019): وهي المرحلة التي عرفت تراجع مداخيل النفطية للجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ منتصف عام 2014 (34668 مليون دولار عام 2015)، وتطبيق الجزائر لسياسة تقشفية مست جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الخارجي وتشريع قوانين واجراءات لتقليص فاتورة الاستيراد، مما انعكس على حجم الواردات التي شهدت تراجعا طفيفا، الأمر الذي تسبب في تسجيل عجز دائم في الميزان التجاري خلال السنوات الأخيرة (-17034، -17063، -10868، -4414 مليون دولار لسنوات 2015، 2016، 2017 و2018 على التوالي).

ويمكن تفسير تراجع حجم الواردات بشكل طفيف برغم من سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة الجزائرية، والقوانين والتشريعات التي أقرتها بهدف الضغط على الواردات إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد من المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية، وهذا بسبب الاستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية التي انتهجتها الحكومة خصوصا فيما يتعلق بمصانع تركيب السيارات ومصانع الصناعات الكهرومنزلية، والجدول يمثل تطور الواردات حسب مجموع الاستعمالات خلال الفترة (2010 – 2019):

الجدول رقم (02): تطور الواردات حسب مجموع الاستعمالات خلال الفترة (2010 -2019)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الطاقة	4955	4356	2851	2352	1292	1992	1015
المواد الغذائية	9023	9572	11005	9329	8224	8438	8573
المواد الأولية	1839	1766	1884	1508	1559	1528	1898
المواد نصف مصنعة	10629	10810	12740	11512	11482	10985	10959
الأجهزة الفلاحية	329	449	657	579	501	611	563
التجهيزات الصناعية	13603	15745	18906	16593	15394	13992	13433
السلع الاستهلاكية	9997	12205	10287	9773	8275	8513	9756

Source : Banque D'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N°33, Mars 2016.
Banque D'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N°46, Juin 2019.

2-3- الاستراتيجية الوطنية المقترحة في مجال التجارة الخارجية للخروج من الأزمة الاقتصادية

2-3-1- سياسة احلال الواردات

تتضمن سياسة احلال الواردات انشاء صناعات محلية لانتاج منتجات كانت تستورد سابقا. ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة. وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، وذلك لعد تعقدها تكنولوجيا، ولتوفر الطلب المحلي على منتجاتها، على أمل أن يتم احلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقا (أحمد الكواز، 2010، صفحة 06). وهي استراتيجية تسير عليها الدول النامية لإنتاج منتجات بديلة للمنتجات التي تقوم الدولة باستيرادها من دول أخرى مع إمكانية إنتاجها محلياً بتكاليف أقل، وبهدف نجاح سياسة إحلال الواردات في الجزائر، يجب أن تمر بعدة مراحل، أولها أن يبدأ الإحلال في السلع البسيطة ذات الطابع الاستهلاكي كالمواد الغذائية والملابس وغيرها. بعد هذه المرحلة، والتي يصل فيها الانتاج المحلي إلى مرحلة التشبع ووجود فوائض في الانتاج يتطلب تصدير هذه الفوائض، تبدأ الدولة بتطبيق سياسة الإحلال في السلع الرأسمالية والانتاجية، كالآلات والمعدات والسيارات وغيرها. عند تطبيق سياسة الإحلال بشكل مرحلي، سيعطي ذلك الصناعات المحلية وقتاً زمنيا للنضوج والقدرة على مجابهة تلك الصناعات المستوردة.

2-3-2- سياسة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

في ظل التشوهات الاقتصادية التي من المحتمل أن ترافق تطبيق سياسة احلال الواردات، لجأت العديد من البلدان النامية إلى سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي، ولا يعن بأن سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسات تحرير التجارة الخارجية. ويعتقد المدافعون عن سياسة تشجيع الصادرات بأنها تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل من نظيرتها سياسة الاحلال الواردات، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، بالإضافة إلى أنها تقود لمزيد من استخدام الطاقة الانتاجية، كما أنها تسمح باستغلال وفورات الحجم، وتساعد في الوصول إلى المزيد من التطورات التكنولوجية كاستجابة للتنافس الدولي، وتساعد كذلك في توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصادات كثيفة العمالة (أحمد الكواز، 2010، الصفحات 06-07). وتستخدم السياسات الصناعية عدة أدوات لتشجيع الصادرات وأبرزها: تخفيضات وإعفاءات ضريبية، خفض فوائد القروض الصناعية وتمويل

وتأمين الصادرات، توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية، إجراءات وتسهيلات جمركية، إنشاء مؤسسات ذات صلاحيات واسعة لإنجاز معاملات التصدير، إعانات أخرى كخفض أسعار الكهرباء والطاقة والماء المستعملة في السلع التصديرية، والجدول التالي يعرض عددا من أدوات السياسة الصناعية التي عادة ما تستخدم في مجال تشجيع الصادرات:

الجدول رقم (03): بعض أدوات سياسة تشجيع الصادرات المنتجة في الدول المصنعة حديثا

نوع الأداة	توصيفها
اعفاءات ضريبية/ استعادة رسوم استثناءات ضريبية	- تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة الصناعية الذي يغري إلى الأرباح المتأتية من الصادرات؛ - مخصصات لاهتلاك رأس المال؛ - اعفاءات كاملة من الضرائب غير المباشرة على الصادرات؛ - اعفاءات من الضرائب الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة في انتاج سلع مصدرة.
قروض وتمويل وتأمين الصادرات	- تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة، - اصدار خطابات اعتمادات مستندية (I/C)؛ - أسعار فائدة مخفضة على القروض الصناعية؛ - قروض بدون فوائد على الأموال المقترضة لغرض استثمارها في فرص تصديرية؛ - تمويل نفقات ما بعد الشحن.
إعانات أخرى	- أسعار مخفضة للكهرباء والطاقة والماء للأنشطة التصديرية.
استثمارات في البنية التحتية	- توفير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.
اجراءات جمركية	- تسهيل اجراءات الجمارك والتعامل مع جهة موحدة، - تسهيل اجراءات تحديد قواعد المنشأ؛ - استثناء السلع المصدرة من الاجراءات الجمركية الاعتيادية.
الدعم المؤسسي	- انشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة لإنجاز كافة الاجراءات الخاصة بالتصدير.

المصدر: أحمد الكواز، السياسات الصناعية، سلسلة جسر التنمية، العدد: 03، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص: 07.

واكتسبت هذه السياسة سمعة أحسن من سابقتها للعديد من الأسباب أهمها (عادل احمد حشيش، محاضرات في التنمية الاقتصادية، 1978، صفحة 133).

- انخفاض الحوافز كلما زادت الصادرات وكذلك الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير عن طريق انخفاض التكاليف؛
- اقتران استراتيجية تنمية الصادرات بارتفاع معدلات الادخار مما يدفع بعجلة التنمية الى الأمام؛
- امكانية تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على الاستثمار في البلد؛
- تتيح استراتيجية تنمية الصادرات فرصا اقل للتدخل في نطاق السوق وحمايته؛
- إن استراتيجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الاستخدام لتحقيق أقصى انتاج.

2-3-3- الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات:

إن فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر أصبحت أمرا حتميا اليوم أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية للجزائر وبالأخص بالنسبة للتوازنات المالية للجزائر في المستقبل، ذلك أن ثروة قطاع المحروقات تعتبر زائلة بمرور الزمن، هذا القطاع كان ولا يزال مسيطرا على هيكل الصادرات الجزائرية. ولمواجهة هذه التحديات الكبيرة اتخذت الجزائر منذ سنوات طويلة مجموعة من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات، غير أنها لم تأت بالنتائج المرجوة، ولهذا فقد كثفت الجزائر من جهودها في هذا المجال خاصة في السنوات الأخيرة، حيث مست هذه الإجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير والتي نبرزها فيما يلي:

2-3-3-1- الإجراءات المؤسساتية

إن عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات هدفها تطوير المبادلات التجارة بالأخص الصادرات خارج المحروقات، وهو ما تطلب إنشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الاستراتيجية الوطنية، ومن بين هذه الهيئات هناك:

- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات (CNCPE): طبقا لأحكام المادة 18 من الأمر رقم 04-03 يتولى المجلس المهام الآتية:

- المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات واستراتيجيتها؛
- القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها؛
- اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج المحروقات؛

- تقديم اقتراحات من شأنها التوصل إلى تسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الأجنبية وكذا المبادرة بأي اقتراح يسمح ببعث تنافسية السلع والخدمات الجزائرية في تلك الأسواق؛

-انشاء الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات(ALGEX) : (الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX)).

2-3-3-2- الإجراءات التنظيمية

تتعلق الإجراءات التنظيمية أساسا بتسهيل عمليات التصدير من خلال تبسيط هذه العملية، وتحفيزها من خلال الإعفاءات الضريبية والدعم المالي:

- التحرير الشامل لعمليات التصدير: إن عملية التصدير في الجزائر لا تخضع لأي موافقة أو ترخيص مسبق، هذا التحرير يتجسد في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري، وكذا إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا إلى نظام بنك الجزائر رقم 05-2017. وتم اعتماد هذه التدابير والشروط الجديدة لتوطين عمليات الاستيراد، وذلك في خطوة لترشيد الإنفاق من العملة الصعبة، ووقف تآكل احتياطي صرف الجزائر.

- الإعفاءات الضريبية: يتم منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير، وتتعلق بـ: الضريبة على النشاط المهني (TAP)، الرسم على القيمة المضافة (TVA) ، الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

و تتمثل الامتيازات الضريبية الممنوحة للمصدرين في (الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX)):

أ. إعفاء من الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- **الضريبة على النشاط المهني (TAP):** لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني(TAP) ؛ عائدات عمليات البيع، وتكاليف النقل والوساطة المتعلقة ببضائع أو سلع موجهة للتصدير مباشرة.. (المادة 220-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):** تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما: عمليات البيع الموجهة للتصدير، تأدية الخدمات الموجهة التصدير.

ب. إعفاء من الضريبة على رقم الأعمال.

ج. الدعم المالي: تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996 (الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX))، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل

التجاري وينشط في مجال التصدير، حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

د. التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير : قصد التحفيز على القيام بعمليات التصدير، تمّ اتخاذ إجراءات أخرى قصد تسهيل هذه العملية وتبسيطها، وذلك في كل من الموانئ والمطارات وفي الحدود البرّية وكذلك من خلال تبسيط سير عمليات التصدير، هذه الإجراءات: التسهيلات الجمركية لتشجيع عمليات التصدير وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها، تمّ إعفاؤها من الضرائب الجمركية، واستجابة لانشغالات المصدرين فإن إدارة الجمارك اتخذت مجموعة من الإجراءات الجمركية قصد تسهيل مهمة المصدرين مثل الإعفاء من دفع الكفالة في إطار القبول المؤقت للتغليفات المستعملة للسلع الموجهة للتصدير.

2-4- أهم معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات

تشكل الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة جدا، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

- تخوف الدولة من الانفتاح الاقتصادي لإدراكها مدى ضعف المؤسسات الاقتصادية سواء التابعة للقطاع العمومي أو الخاص وعدم قدرتها على المنافسة؛
- ضعف استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة عدم توفر مناخ الأعمال المناسب؛
- نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم تمكن الدولة من التحكّم فيه، ممّا يدلّ على ضعف السياسات الاقتصادية الكلية؛
- عدم استكمال عملية الخوصصة الأمر الذي جعل مساهمة القطاع الخاص تبقى ضعيفة ومحصورة مقارنة بالقطاع العام؛
- ضعف استغلال القطاع الزراعي، والذي يعتبر الرهان الوحيد للجزائر، كونها لا تستطيع المنافسة في القطاع الصناعي والتكنولوجي؛
- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة و تبعية مدخلاتها للخارج؛
- نقص الدعم اللوجستيكي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل حيث يشكو المصدرون من معوقات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن والنقل والتخزين...إلخ؛
- عدم امتلاك المصدرين الجزائريين للسيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة لهم وهنا نطرح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن

نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد القرارات الوظيفية والتسييرية المتخذة باعتبار أن المعلومة في بيئة الأعمال الراهنة من أثمن الأصول المفضية إلى تحقيق الميزة التنافسية؛

- منح البنوك التجارية قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير.

- صعوبة تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية بسبب انخفاض الإبداع والابتكار، الناجم عن ضعف ميزانية البحث والتطوير.

- لقد أدى ترك النشاط الاقتصادي من قبل الدولة للقطاع الخاص، دون وجود مرحلة إنتقالية، أو أن يصاحب ذلك غياب دور محدد ونتائج مستهدفة للقطاع الخاص في أجندة التنمية إلى انتقال أزمات ومشاكل القطاع العام إلى القطاع الخاص، من القيام بعمليات احتكار ومضاربات والتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات العائد السريع والمرتفع، وإهمال احتياجات المجتمع الضرورية، ومن هنا تزيد معدلات الفقر؛

- استفحال ظاهرة الفساد الإداري رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- ضعف المنظومة المصرفية التي لم تلعب الدور المنوط بها لترقية الصادرات خارج المحروقات

الخلاصة

إن التحديات المستقبلية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني واعتماده على تصدير مورد واحد هو النفط الذي يخضع لتقلبات السعار في الأسواق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى استيراد أغلب السلع والخدمات لتغطية الطلب الداخلي. ورغم اتخاذ الحكومات المتعاقبة لمجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية وجب تدعيمها بإجراءات أخرى بهدف تحقيق تنويع التبادلات التجارية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- تعتمد الجزائر في التصدير على منتوج واحد هو المحروقات، نجد في مقابل ذلك أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع نصف مصنعة وسلع التجهيز؛

- في كل مرة تنخفض أسعار النفط في الأسواق العالمية، تلجأ الجزائر إلى فرض قيود مالية ونقدية، من أجل تقليص عجز الميزان التجاري أو عجز الموازنة العامة؛

- مع انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، لجأت الجزائر إلى سياسة تقليص فاتورة الاستيراد من خلال إلغاء تصاريح الاستيراد لبعض السلع، وأصدرت قرارات بمنع استيراد عدد من السلع بشكل مؤقت- قدرت بنحو 900 سلعة-، ورغم هذا تراجعت قيمة الواردات بشكل طفيف؛

- إن سياسة تقييد الاستيراد يكملها ما يسمى بسياسة إحلال الواردات بأن يقوم الجهاز الإنتاجي المحلي بزيادة قدرته الإنتاجية، وهذا يتطلب مرونة غير متوفرة لدى قطاعي الصناعة والزراعة بالجزائر، حيث يتم استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج فضلًا عن غياب إنتاج التكنولوجيا؛

- رغم تبريرات المسؤولين الجزائريين لقرارات تقييد الاستيراد، بأنها تستهدف حماية الصناعات المحلية، بينما الواقع يدلل على أن هذه الصناعات قامت أصلا على الحماية وليس المنافسة، وأنها بدون الحماية لا يمكنها العيش في أجواء تنافسية.

قائمة المراجع والمصادر

(ALGEX): الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات. (s.d.). Consulté le 03 22, 2020, sur http://www.algex.dz/index.php/export_

http://www.algex.dz/index.php/export_algex/item/709-fspe

أحمد الكواز. (2010). السياسات الصناعية. سلسلة جسر التنمية(العدد: 03).

الجردية الرسمية، مرسوم تنفيذي 18-139. (23 مايو، 2018). مرسوم تنفيذي رقم 18-139 مؤرخ في 21 مايو سنة 2018، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 يناير سنة 2018 و المتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد، لحكومة تلغي نظام الرخص. (العدد: 29). الجزائر.

الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 15-306:. (09 ديسمبر، 2015). مرسوم تنفيذي رقم 15- 306 مؤرخ في 24 صفر عام 1437 الموافق 6 ديسمبر سنة 2015 يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع. (العدد: 66). الجزائر.

الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 202-17، يونيو 2017، مرسوم تنفيذي رقم 202 -17مؤرخ في 22يونيو سنة 2017، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 306-15 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع) .العدد: 38، الجزائر.

الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 17-245، أغسطس 2017، مؤرخ في 22غشت سنة 2017، يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 202 -17 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2017 الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 306-15 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015 الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الإستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، العدد50، الجزائر.

الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 02-18، جانفي 2018، مرسوم تنفيذي رقم 02-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 7 يناير سنة 2018، يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الإستيراد، العدد 01، الجزائر.

الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 19-12، (27 جانفي، 2019)، مرسوم تنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 يناير 2018 والمتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد. (06). الجزائر.

رضا عبد السلام .(2007) .العلاقات الاقتصادية الدولية، بين النظرية والتطبيق .مصر :المكتبة العربية للنشر والتوزيع.

زينب حسين عوض الله، (2005)، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

عادل احمد حشيش، (1978)، محاضرات في التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة مكاوي.

عادل احمد حشيش، و مجدي محمود شهاب، (2003)، أساسيات الاقتصاد الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد الباسط وفا، (2000)، سياسة التجارة الخارجية، القاهرة : دار النهضة العربية.

عبد القادر السيد متولي، (2011)، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، (مان، الأردن :دار الفكر للنشر والتوزيع.

عبد المطلب عبد الحميد، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كلي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النشر : مجموعة النيل العربية.

محمد دياب، (2010)، التجارة الدولية في عصر العولمة (الإصدار الطبعة الأولى)، بيروت: دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق.

مديحة بن زكري بن علو، (سبتمبر 2019)، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائر- التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد: 04 (العدد: 03).

مروة علاوي، وناجي خرص الجبوري، (2016)، الخيارات التجارية النفطية للعراق ما بعد عام 2003، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد: 18 (العدد: 2).

يوسف مسعداوي، (2010)، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.